

د. زكريا إبراهيم السنوار

أستاذ مشارك في التاريخ الحديث والمعاصر  
الجامعة الإسلامية - غزة

أ. ربا جمال الزهار

باحثة في التاريخ الحديث والمعاصر

## الصناعة الصهيونية في فلسطين (١٩١٨-١٩٤٨م)

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد :

اهتمت الحركة الصهيونية منذ إنشائها باستلاب فلسطين، وتهويد الأرض، وطرد الإنسان، وتهويد الثقافة، والاقتصاد، ورأت أن التهويد يجب أن يكون بشكل شمولي متكامل؛ لذا سعى الصهاينة إلى امتلاك اقتصاد قوي؛ لأنه أحد أركان الدولة، التي لا بد للمشروع الصهيوني من إنجازها.

إن المفهوم الشامل للمشروع الاقتصادي، جعل الصهاينة يهتمون بالزراعة، والصناعة، والتجارة، وقطاع الخدمات، على حدٍ سواء، وقد تأثرت الصناعة بعوامل عدة، منها ما هو صهيوني داخلي، ومنها ما هو دولي خارجي، وقد وظّف الصهاينة تلك العوامل؛ لإنجاح الصناعة، وامتلاكها في فلسطين، جزءاً من أجزاء الإحلال الصهيوني محلّ العربي.

تطورت الصناعة الصهيونية في فلسطين، متأثرة بالتطورات السياسية والأمنية والعسكرية في فلسطين، وخارجها، واستغلت أي حدث لخدمة المشروع.

يكثر الحديث عن الأوضاع السياسية في فلسطين ما بين ١٩١٨-١٩٤٨م، والحديث عن الأوضاع الاقتصادية أقل بكثير، ومع ذلك فإنه حديث عام، لا يفصل بين المقدرات والإمكانات العربية والصهيونية؛ الأمر الذي دفع إلى إعداد هذه الدراسة لبيان درجة التغلغل الصهيوني في الصناعة في فلسطين خلال فترة الاحتلال البريطاني، ما بين عامي ١٩١٨-١٩٤٨م.

## ***Preface:***

The Zionist movement, since its establishment, Focused on looting Palestine and Judaize the land, culture and economy as well, also expel out the people of Palestine. The Zionist movement saw that Judaization must be in integrated and holistic manner, So they looked up to have a powerful economy because it is one of the pillars of the Zionist country that has to be accomplished.

The comprehensive concept of the economic project, made Zionists care about agriculture, industry, trading and services sector alike. Industry has been affected by several factors Including the internal Zionist factor and the external international factor. The Zionists used these factors for the success of the industry and make it as a part of the Zionist replacement instead of the Arab one.

The Zionist industry has developed in Palestine and Influenced by political, secure and military factors in and out of Palestine and it exploited any event to serve the project.

There is much talk about the political situation in Palestine between the years 1918-1948 but about the economic situation is less but in general, does not separate between the Zionist and the Arabic estimates and possibilities. The thing that led to make this study to indicate the degree of the Zionist penetration in the Industry of Palestine during the British occupation between the years 1918 - 1948.

### **أولاً : أبرز مقومات الصناعة الصهيونية في فلسطين :**

شهدت فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤-١٩١٨ م ) ، نهضة صناعية كبيرة ، حققت معدل نمو أعلى من مثيله في البلدان المجاورة ، وظهر ذلك في زيادة عدد المؤسسات الصناعية ، وارتقاع الرأس مال المستثمر ، ودخول التقنية الآلية بشكل واسع ، وبرز فروع صناعية جديدة ، إضافة إلى مساهمة المؤسسات الصهيونية ، بشكل لافت للنظر ، وإسهامها في خدمة المشروع الصهيوني في فلسطين<sup>(١)</sup> . وكان لذلك التقدم الصناعي ، عددٌ من المقومات التي أسهمت في توسعه وتطوره ، منها :

---

١ - طرين ، أحمد : فلسطين في عهد الانتداب البريطاني ، ص ١١٠٧ .

## ١) المواد الخام :

تكاد تخلو فلسطين من المواد الخام الضرورية للصناعة، كالفحم، والحديد، وغيرها من المعادن اللازمة للصناعات، باستثناء بعض الأملاح المعدنية المتوفرة في مياه البحر الميت؛ لذلك كانت الصناعات الصهيونية في البداية صناعات تحويلية، اعتمدت على المحصولات الزراعية بشكل أساسي<sup>(١)</sup>. ومع بداية الانتداب البريطاني على فلسطين حصل الصهاينة على امتياز باستخدام مياه نهر الأردن مصدراً للطاقة الهيدروكهربائية الرخيصة؛ الأمر الذي وفّر لصناعاتهم ما تحتاج إليه من الكهرباء، كما حصلوا على امتياز آخر سمح لهم باستغلال الأملاح المعدنية من البحر الميت، من بوتاس وبروم، وغير ذلك، والتي أقيمت عليها صناعة الأسمدة، والمواد الكيماوية<sup>(٢)</sup>؛ الأمر الذي أسهم في تزايد الإنتاج، حتى أصبح يوفر نصف صادرات فلسطين الصناعية عام ١٩٣٨م، وبسبب قلة الموارد الطبيعية؛ اعتمدت الصناعات الصهيونية على المواد الخام المستوردة<sup>(٣)</sup>.

## ٢) الأيدي العاملة :

امتازت الصناعة الصهيونية بتدفق مستمر للعمالة الصهيونية ذات الخبرة من خلال موجات الهجرة الصهيونية، وكان السواد الأعظم من المستوطنين يعملون بالصناعة في البلدان التي جاءوا منها، وخصوصاً الذين قدموا من ألمانيا، حيث حُظر عليهم الخروج بأموالهم؛ فاستبدلوها بالآلات، ومعدات صناعية حملوها معهم إلى فلسطين، وأنشأوا بها مصانع، قصروا العمل فيها على العمال الصهاينة فقط<sup>(٤)</sup>. ومن أبرز الصناعات التي أنشأها الوافدون من ألمانيا: صناعة الجوارب، والحقائب الجلدية، والأسنان الصناعية، كما ضمت الموجة التي بدأت عام ١٩٣٣م، مجموعة من ذوي المواهب الفائقة في العلوم، والمهن الحرة، كما وصل إلى فلسطين عدد من العلماء والأطباء، والمحامين<sup>(٥)</sup>.

## ٣) رأس المال :

اعتمدت الصناعة الصهيونية على تدفق رأس المال الأجنبي إلى فلسطين، مما سمح لها بالتقدم خلال وقت قصير بما تسمح به إمكانيات فلسطين الاقتصادية، فبين عامي ١٩٢٢-١٩٣٩م، تدفق مبلغ ١٢٦ مليون جنيه فلسطيني على الحركة الصهيونية في فلسطين، إلا أن

١- الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص ١٤٧.

٢- الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص ١٣٠.

٣- بونيه : أرض إسرائيل (عبري)، ص ١٧١.

٤- الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص ١٣٠-١٣١.

٥- أبو النمل، حسين : الاقتصاد الإسرائيلي، ص ٣٩٠؛ ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج ١، ص ٢٢٧.

الصناعة الصهيونية نالت جزءاً ضئيلاً لم يتجاوز ١١٪ من رأس المال الداخل<sup>(١)</sup>، وبينما اتجهت الاستثمارات إلى قطاع البناء، والإسكان، تطورت الصناعة الصهيونية من خلال تمويل الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية، وبازدياد عدد المستهلكين، وتوسع حجم السوق الصهيونية، والحاجة إلى السكن، نما النشاط الصناعي الصهيوني<sup>(٢)</sup>.

لا يمكن إغفال دور المؤسسات الصهيونية، في توفير التمويل اللازم للصناعة الصهيونية، فقد قام (الكيرن هايسود) بتأمين المال اللازم، وتوفير الضمانات للقروض التي قدمتها مؤسسات التمويل الأخرى كالبنك الأنجلو فلسطيني للصناعة الصهيونية؛ الأمر الذي انعكس على تطوير الصناعة الصهيونية، لا سيما خلال فترة الحرب العالمية الثانية، كما أسهمت الوكالة اليهودية بما نسبته ٤٠٪ من التمويل الصهيوني الصناعي<sup>(٣)</sup>.

وارتفع رأس المال المستثمر في الصناعة الصهيونية من ٦٠٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني عام ١٩٢١م<sup>(٤)</sup>، إلى ٥,٣٧١,١٣٦ جنيه فلسطينياً عام ١٩٣٣م<sup>(٥)</sup>.

#### ٤) الأسواق الداخلية والخارجية :

كانت فلسطين -بعدد سكانها البالغ ٧٥٠ ألف نسمة عام ١٩٢٢م- تمثل سوقاً محلية محدودة، كما أن السوق المحلية للصناعة الصهيونية كانت أصغر من ذلك بكثير؛ لاقتصارها على المستوطنين الصهاينة، وفي عام ١٩٣٥م لم يشتري المواطنون العرب الذين كانوا يمثلون (٧٠٪) من السكان سوى ١٠٪ من الإنتاج الصناعي الصهيوني<sup>(٦)</sup>، ونتيجة لذلك التفت الصهاينة إلى الأسواق العالمية، لتسويق منتجاتهم بها، وقد ساعدتهم حكومة الانتداب للوصول إلى تلك الأسواق، بعقدها الاتفاقيات التجارية مع الخارج باسم فلسطين، ومن الأمثلة على ذلك : الاتفاقية التي عقدها حكومة الانتداب مع سوريا عام ١٩٢٩م، والتي حددت بموجبه البضائع المصدرة لسوريا، وكانت جميعها من إنتاج المصانع الصهيونية في فلسطين<sup>(٧)</sup>.

#### ٥) الخبرة الصناعية :

كانت الغالبية العظمى من الوافدين الصهاينة إلى فلسطين، من ذوي المهارات الصناعية، خاصة الذين وفدوا في الموجة الخامسة ما بين (١٩٣٣-١٩٣٨م)، إلى جانب وجود طبقة عمال

١- ميركورد، كين : الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي، ص ١٠٧.

٢- ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج ١، ص ٢٣٩.

٣- بيسيو، فؤاد : الاقتصاد العربي في فلسطين، ص ٦٨٠.

٤- بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص ٢٨.

٥- حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص ٣٠٩.

٦- ميركورد، كين : الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي، ص ١٠٥.

٧- الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص ١٤٩-١٥٠.

مهنية مدربة بشكل جيد على الصناعة؛ مما أسهم في تقدم الصناعة<sup>(١)</sup>. كما انتشرت المدارس الصناعية التي قدمت التدريب المهني للصهاينة في فلسطين، ومنها مدرسة ماكس باين (Meax Bean) في تل أبيب، التي ركزت على أعمال ميكانيكا السيارات، والسباكة، وصناعة الأقفال، والنجارة، والمدرسة البحرية في حيفا، التي قدمت دورات في صناعة السفن<sup>(٢)</sup>. كذلك أتاح معهد التخنيون<sup>(٣)</sup> الفرصة اللازمة للطلاب للتدريب العملي من خلال أربعة عشر معملًا<sup>(٤)</sup>.

## ٦) المواصلات:

ساعد تواجد أرض فلسطين بين ثلاث قارات (آسيا، وأفريقيا، وأوروبا) في أن تكون مركزاً تجارياً عالمياً، ولذلك كان على الذين يضعون الخطط الاقتصادية، حل مشكلة المواصلات، التي تشكل شرطاً أساسياً للتطور الصناعي والتجاري في فلسطين؛ لأن المواصلات تفتح الأسواق الخارجية للصناعات<sup>(٥)</sup>.

كما أسهمت طرق المواصلات الداخلية في تنشيط الحركة الصناعية، و التجارية، حيث كانت الحكومة العثمانية قد عملت على تحسين شبكة الطرق البرية في فلسطين؛ لمقتضيات نقل الجيش والعتاد، في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨ م). وما أن تسلم الاحتلال البريطاني الحكم في فلسطين عام ١٩١٨ م، حتى بدأ في إصلاح طرق المواصلات القديمة التي خربتها الحرب، وشق طرقاً جديدة لخدمة جيوشه، و الصهاينة في فلسطين<sup>(٦)</sup>.

## ٧) الحماية الجمركية:

لم تكن الصناعة الصهيونية في فلسطين قادرة على الاستمرار، والتطور، دون حمايتها من الرسوم الجمركية المرتفعة، التي وفّرتها لها حكومة الاحتلال البريطاني، فتم إعفاء الآلات، والمواد الخام اللازمة للصناعة الصهيونية من الرسوم الجمركية<sup>(٧)</sup>، فالحماية إنتاج شركة مطاحن فلسطين الكبرى ألغت سلطات الانتداب الرسوم الجمركية على القمح المستورد، وفي الوقت نفسه زادت سلطات الانتداب الضريبة على الدقيق الوارد من الخارج<sup>(٨)</sup>، كما أصدرت

١- بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص ٧٨.

2- Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 702.

٣- أول معهد تقني للصهاينة في فلسطين، أسس عام ١٩١٢ م، في حيفا بهدف رعاية الدراسات العلمية، والتكنولوجية لدى الصهاينة في فلسطين، وتطوير المستوطنات الصهيونية.  
(Jewish Virtual Library: Technion, www.israel.org)

4- Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab countries, P. 295.

٥- جرنر، أبراهام: في حقول البناء (عبري)، ص ٥٦.

٦- طرين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب، ص ١٢٥.

٧- البديري، هند: أراضي فلسطين، ص ٣٦٠.

٨- للمزيد حول استيراد القمح انظر: مرسوم (تنظيم) استيراد الحبوب والزيوت، مجموعة قوانين فلسطين، ج ٣، ص ١٩٨٦.

حكومة الاحتلال البريطاني بتاريخ ١٥ آب (أغسطس) ١٩٢٤م، قانون الرسوم الجمركية، الذي أعفى مواد البناء المستوردة من الخارج كالحديد، والخشب، والقرميد، من الرسوم الجمركية. كما تم إعفاء جميع آلات، ومعدات مصنع (نيشر) للأسمنت من رسوم الاستيراد، كما أعفت لوازم الإنتاج مثل الفحم المستخدم في الأفران، والبراميل، والأكياس الورقية من الجمارك<sup>(١)</sup>. وبينما أعفت سلطات الانتداب شركة (عسيس) الصهيونية لحفظ الثمار والخضراوات من الرسوم الجمركية، فقد رفعت التعرفة الجمركية إلى ٢٥٪ من قيمة جميع أصناف الطعام الذي تصنعه الشركة محلياً<sup>(٢)</sup>. كما أعفت سلطات الانتداب الشركات الصهيونية لصناعات المربي، وعصير الفواكه ومشتقاته من دفع رسوم على السكر المستعمل في الصناعة، وعلى الفاكهة المستوردة<sup>(٣)</sup>، بينما رفعت سلطات الانتداب رسوم الاستيراد على المربي لحماية الشركة الصهيونية<sup>(٤)</sup>.

## ٨) الطاقة الكهربائية :

اهتم واضعو الخطط الاقتصادية الصهيونية بدراسة المياه، وذلك لإنتاج الكهرباء، التي بدونها لا يمكن للصناعة أن تتقدم<sup>(٥)</sup>.

تم للصهاينة ما أرادوا، وتحقق سعيهم في عام ١٩٢١م، عندما منح (هربرت صموئيل) (بنحاس روتنبرغ) امتيازين، الأول امتياز العوجا بتاريخ ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١م، الذي سمح له بإنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة القوة المائية في منطقة يافا، مدة ٣٦ عاماً، أما الامتياز الثاني فكان في منتصف الشهر ذاته (أيلول «سبتمبر» ١٩٢١م) وهو امتياز نهر الأردن، وروافده الذي سمح بإنتاج الطاقة الكهربائية مدة ٧٠ عاماً، وتوريدها للإنارة، والصناعة، والري، على أن يبدأ العمل بالمشروع في غضون عامين<sup>(٦)</sup>.

تمكن الصهاينة من الاستفادة من مشروع (روتنبرغ) لإنتاج الطاقة الكهربائية، سواء من خلال بناء مستوطنات جديدة على الأراضي الفلسطينية، بعد نزع ملكيتها من أصحابها الفلسطينيين مثل: مستوطنة نهاريم، أم من خلال بناء المصانع التي يتم تشغيلها بقوة الكهرباء؛ وذلك لاستيعاب الوافدين الصهاينة اقتصادياً، بينما حجب عن الفلسطينيين توليد الكهرباء للإنارة، والمقاصد الزراعية والصناعية<sup>(٧)</sup>. كما أدى إعفاء المواد والبضائع التي تستوردها شركة

١- قانون الرسوم الجمركية، مجموعة قوانين فلسطين، ج ١، ص ٦٣١، ٦٥٨.

٢- الجندي، إبراهيم: الصناعة في فلسطين، ص ٩٢؛ طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب، ص ١١٠٩-١١١٠.

٣- للمزيد حول نظام استيراد السكر انظر: نظام استيراد السكر، مجموعة قوانين فلسطين، ج ٢، ص ١٩٩٤.

٤- بيسسو، فؤاد: الاقتصاد العربي، ص ٦٨٥؛ طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب، ١١٠٩.

٥- جرير، أبراهام: في حقول البناء (عبري)، ص ٥٧.

٦- قانون امتيازات الكهرباء، مجموعة قوانين فلسطين، ج ١، ص ٧٠٨.

٧- جوتمن، يهوشع وآخرون: الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج ٦، ص ٩٢٠-٩٢٣.

الكهرباء الفلسطينية، وإعفاؤها من دفع ضرائب على أرباحها لمدة طويلة، إلى تدعيم وتوسيع الصناعة الصهيونية<sup>(١)</sup>. وبذلك أصبحت الكهرباء أساس تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، من خلال توفيرها لمتطلبات الطاقة، التي سمحت بالتطورات المتسارعة في مناحي الحياة.

## ثانياً: تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين (١٩١٨-١٩٤٨ م) :

تطورت الصناعة الصهيونية في فلسطين، -بعد الحرب العالمية الأولى، ووقوعها تحت الاحتلال البريطاني- تطوراً ملموساً، وكان ذلك تمثيلاً مع سياسة الاحتلال التي عملت على تشجيع الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، فقد كان المستوطنون مزودين بالخبرة الصناعية التي اكتسبوها من البلدان التي قدموا منها، وحملوا معهم إلى فلسطين -إضافة لخبرتهم- رأس المال اللازم لإقامة الصناعة نقداً، وعيناً.

### ١) الصناعة الصهيونية في فلسطين ما بين عامي (١٩١٨-١٩٣٦ م) :

لعبت السنوات العشر الأولى التي تلت الحرب العالمية الأولى، الدور الأهم والأبرز في تاريخ الصناعة، بل الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، فعلى الرغم من النقص في التمويل، والدعم الرسمي، والحكومي للصناعة الصهيونية في فلسطين، إلا أنها تطورت بشكل كافي، وليس كمي<sup>(٢)</sup>.  
تغير وضع الصناعة الصهيونية، مع وصول موجة الهجرة الثالثة (١٩١٩-١٩٢٣ م) من أبناء الطبقة الوسطى من شرق أوروبا، فانتقلت من صناعة بسيطة إلى صناعة بالمقاييس الحديثة<sup>(٣)</sup>، فتم استيراد الآلات، كما تم البدء باستخدام مولدات كهربائية -تعمل على النفط- في تشغيل عدد من المصانع، وتم تشغيل محطة لتوليد الكهرباء في تل أبيب أشرف عليها بنحاس روتبرغ عام ١٩٢٣ م<sup>(٤)</sup>، وأسس اتحاد أصحاب الصناعات الصهيونية في يافا<sup>(٥)</sup>، وارتفع عدد المصانع الصهيونية في فلسطين حتى بلغ عام ١٩٢١ م -حسب الإحصائيات الصهيونية- ١٨٥٠ مصنعاً (جميعها خاصة)، وقد شغلت ٤٧٥٠ عاملاً<sup>(٦)</sup>، وعلى اعتبار أن عدد المصانع بلغ ١٨٥٠ مصنعاً،

١- الهندي، سحر: التأسيس البريطاني، ص ٢٥٨، النحال، محمد: سياسة الانتداب البريطاني، ص ٨٨.

٢- بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص ٣٦، Ben Porat, Amir: Between class and nation, P. 55.

٣- لدور، يسحاق: استيطاننا في البلاد شكله وتاريخه ١٨٧٠-١٩٥٢ (عبري)، ص ٨٥، الشريف، ماهر: تاريخ فلسطين، ص ١٣٦.

٤- بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص ٣٦، الجندي، إبراهيم: سياسة الانتداب، ص ١٢٥.

٥- أسس في يافا عام ١٩٢١ م، لخلق نقابة للعاملين في مجال الصناعة، وفي عام ١٩٢٢ م، أعلن ذلك الاتحاد عن نفسه كاتحاد إقليمي لأصحاب الصناعات في فلسطين، ووافق المؤتمر الصهيوني الثالث عشر في أغسطس (آب) ١٩٢٣ م، وافق على المساهمة بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، بشرط أن يقدم أصحاب الصناعات في فلسطين مبلغاً موازياً من أجل إنشاء البنك، لكن البنك أقيم بمساعدة صهيانية أمريكية. (دروزي، يجائيل: بداية المنظمات الاقتصادية في أرض إسرائيل (عبري) ص ١٠٠-١٠٥).

٦- زمين، يهشوع: من حب صهيون إلى أرض إسرائيل (عبري)، ص ٦٠، لدور، يسحاق: استيطاننا في البلاد شكله وتاريخه (عبري)، ص ٨٦، أهروني، يثير: الاقتصاد والسياسة (عبري)، ص ١٦٢، بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)،

ص ٣٨، Ben Porat, Amir: Between class and nation, P. 55.

شغلت ٤٧٥٠ عاملاً، يكون متوسط عدد العاملين في المصنع الواحد ٥٦، ٢ عاملاً، وهو ما يتناسب مع المنشأة الصناعية في ذلك الوقت. وبالنظر للمال المستخدم، ولقيمة الإنتاج، يتضح أن من الطبيعي جداً لأي منشأة في عامها الأول ألا تجني أرباحاً، وإن كان هناك ربح فهو قليل.

ارتفع حجم رأس المال المستثمر في الصناعة الصهيونية عام ١٩٢٣م، إلى ٩٦٦،٥٤٨ جنيه فلسطيني<sup>(١)</sup>. ومن أوائل المصانع الصهيونية التي أقيمت خلال تلك الفترة: المطاحن الكبرى في حيفا، ومصنع إنتاج الملح بعثليت (Atlit)، ومصنع إنتاج الفوسفات في البحر الميت، ومصنع (شيمن) لصناعة الزيوت في حيفا، ومصنع (سلكيت) لحجارة البناء في تل أبيب، ومصنع (محتسبوت عثليت) لحجارة البناء، ومصنع (نيشر) للأسمت في حيفا<sup>(٢)</sup>.

ويتضح مما سبق أن الصهاينة ركزوا في تلك الفترة على صناعة الأسمت، ومواد البناء، والأثاث، وذلك تلبية لحاجة المستوطنين الجدد، الذين كانوا بحاجة لكل شيء تقريباً.

وكانت حيفا المركز الصناعي الأول؛ بسبب وجود الميناء فيها، مع تقاطع السكك الحديدية عندها، فمنذ عام ١٩٢٨م، تركز فيها ٩٪ من المشروعات الصناعية في فلسطين، و١٦٪ من مجموع العاملين في مجال الصناعة، واستثمر فيها ما يعادل ٣٥٪ من إجمالي الأموال المستثمرة في قطاع الصناعة الصهيونية في فلسطين<sup>(٣)</sup>، حيث تركز وافدو الموجة الرابعة (١٩٢٤-١٩٣١م) من أبناء الطبقة الوسطى في المدن الرئيسية: تل أبيب، ويافا، والقدس، وحيفا، وقد استثمر الصهاينة أموالهم في مجالات الصناعة، والتجارة، حيث أسست نواة الصناعة الصهيونية فأقيمت مصانع حديثة، مثل: مصنع (عسيس) للمعلبات، ومصنع السجائر في حيفا، و(لوديجيا) للنسيج، ومشروع الكهرباء في طبريا، كما تم تشغيل المصانع التي أسست فترة الهجرة الثالثة مثل: مصنع (شيمن) للزيوت، و(نيشر) للأسمت<sup>(٤)</sup>.

احتلت مدينة تل أبيب المركز الصناعي الأبرز، فكان تنوع الصناعات فيها كان الأعلى بين كل المدن، والمراكز الصناعية الصهيونية في فلسطين، حيث اشتملت عام ١٩١٨م على ١٢ منشأة صناعية<sup>(٥)</sup>، وخلال عام ١٩٢٤م، أقيم فيها لوحدها ٦١ ورشة مهنية، عمل فيها حوالي ٨٥٠ عاملاً،

---

١- أورد محمد عبد الرؤوف سليم أن عدد المصانع الصهيونية بلغ عام ١٩٢٣م (٢٧٦) مصنعاً، وفي رواية أخرى (٢٩٢) مصنعاً، استوعبت ٢٢٣١ عاملاً، وبلغ حجم رأس المال المستثمر فيها ٩٦٦،٥٤٨ جنيه فلسطيني، وتساءل الباحثة هنا هل كان بإمكان المنشآت الصناعية في عام ١٩٢٣م أن تستوعب المنشأة الواحدة ما يقرب من ثمانية عمال لو افترضنا أن عدد المصانع ٢٧٦ مصنعاً، وكذلك ٧، ٦ عامل لو افترضنا أن عددها ٢٩٢ مصنعاً. (سليم، محمد: نشاط الوكالة اليهودية، ص ٤٢٩: الصناعة اليهودية في فلسطين، ص ٨٤).

٢- لدور، يسحاق: استيطاننا في البلاد شكله وتاريخه (عبري)، ص ٨٥؛ بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص ٢٨.

٣- بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص ٢٨؛ بقير، جدعون: البنية الصناعية (عبري)، ص ٨٣.

٤- لدور، يسحاق: استيطاننا في البلاد شكله وتاريخه (عبري)، ص ٨٥؛ ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان: أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص ١٦٠.

٥- الجندي، إبراهيم: الصناعة في فلسطين، ص ١٣.



وفي عام ١٩٢٦م بلغ عدد الورش ١٧٠ ورشة، عمل فيها ١٧٨٠ عاملاً، مع العلم أن حوالي ٢٨٪ من مصانع تل أبيب كانت تستوعب في المتوسط ما بين (٤-٥) عمال، و ٦٠٪ استوعبت عشرة عمال، و ٢٪ كانت تستوعب في المتوسط ٨٠ عاملاً فأكثر<sup>(١)</sup>.

كما أدى تنوع إنتاج مدينة يافا، إلى جعلها أحد أكبر وأهم المدن الصناعية عند الصهاينة في فلسطين، حيث أنتجت عام ١٩٢٨م، حوالي ٢٢٪ من مجموع المنتجات الصناعية الصهيونية في فلسطين، وتركز فيها حوالي ٣٠٪ من إجمالي الأموال الصهيونية المستثمرة في المجال الصناعي في فلسطين<sup>(٢)</sup>، كما شكلت مدينة القدس أحد المراكز الأولى للصناعة الصهيونية في فلسطين، حيث أنتجت معظم الصناعات المهنية، والحرفية تقريباً، ما عدا الصناعات الكيماوية<sup>(٣)</sup>.

عمل في الصناعة الصهيونية عام ١٩٢٥م، حوالي ثلث جمهور العمال الصهاينة في المدن، وكانت فروعها الرئيسة تشمل صناعة المواد الغذائية، ومواد البناء، وصناعة النسيج، والطباعة، وصناعة الجلود. فقد استوعبت معظم المصانع ما بين (١٠-١٥) عاملاً في المصنع؛ وذلك لنقص الطلب في الأسواق الداخلية المحلية، ولنقص الاستثمارات<sup>(٤)</sup>، حيث بدأت تظهر بوادر أزمة اقتصادية ازدادت حدتها عام ١٩٢٦م، وعلى الرغم من أن الصناعة الأكثر تضرراً كانت صناعة مواد البناء، إلا أن الصناعات الأخرى تضررت، أيضاً حيث أغلق حوالي ١٠١ مصنعاً، معظمها تم تأسيسه في عامي (١٩٢٤-١٩٢٥م)، منها سبعة مصانع للنسيج، كما تم إغلاق ٤ مصانع لصناعة خيوط الخياطة كانت قد أنشئت عام ١٩٢٤م، واستثمر كل واحد منها حوالي ٢،٠٠٠ جنيه مصري، وفي مجال صناعة الملابس تم إغلاق، وإفلاس ٢٧ مصنعاً، استثمرت فيها أموال بقيمة ٢٢،٣١٨ جنيه مصرياً<sup>(٥)</sup>.

وفي فرع صناعة الجلود أغلق ١١ مصنعاً، استثمر فيها مبلغ ٢،٧٦٥ جنيه مصرياً، وفي مجال صناعة الأخشاب أغلق ٢٣ مصنعاً، استثمر فيها مبلغ ٢،٢٦٠ جنيه مصرياً، وفي فرع الطباعة وصناعة الورق تم إغلاق ٥ مصانع، وفي مجال صناعة الأغذية والأطعمة تم إغلاق ٢٠ مصنعاً، استثمر فيها مبلغ ٣٩ ألف جنيه مصري، كذلك تم إغلاق ثلاثة مصانع لصنع السجائر<sup>(٦)</sup>.

بلغ عدد العاطلين عن العمل عام ١٩٢٧م، حوالي ٨٠٠٠ شخص، منهم ٧٠٠٠ في المدن،

١- كرشنابوم، شمشون : تاريخ إسرائيل (عبري)، ص ١٢٢.

٢- بقر، جدعون : البنية الصناعية لمدن أرض إسرائيل (عبري)، ص ٩٢.

٣- بقر، جدعون : البنية الصناعية لمدن أرض إسرائيل (عبري)، ص ٨٧-٨٨.

٤- ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص ١٦٠.

٥- بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص ٥٠-٥١.

٦- بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص ٥١-٥٢.

وحوالي ١٠٠٠ في المستوطنات، وهو ما شكل حوالي ٣٥٪ من نسبة القوى العاملة الصهيونية<sup>(١)</sup>. عظمت الأزمة الاقتصادية في مدينة تل أبيب؛ لاعتمادها على صناعة مواد البناء التي كانت أكثر الصناعات تضرراً، وكانت الأزمة في حيفا أقل؛ لوجود مشروعات صناعية أخرى لا تعتمد على فرع البناء، حيث كان هناك مصنع (شيمن) للزيوت، والمطاحن الكبرى لإنتاج الدقيق، ومحطة الكهرباء، وقد وفرت تلك المشروعات فرص عمل ثابتة للعمال<sup>(٢)</sup>، وقد تضرر مصنع (نيشر) بسبب تراجع الطلب على الأسمنت، فطلبت إدارة المصنع من حكومة الاحتلال البريطاني فرض ضريبة على الأسمنت المستورد من الخارج، وفرضت حكومة الاحتلال في عام ١٩٢٧م، ٦٠ قرشاً على كل طن أسمنت مستورد؛ مما دعم مصنع نيشر، وأصبح إنتاجه يقدر بحوالي ٧٢٪ من إجمالي احتياجات فلسطين عام ١٩٢٧م، و٨٨٪ من احتياجاتها عام ١٩٢٨م<sup>(٣)</sup>؛ الأمر الذي يفسر ارتفاع متوسط حجم الاستثمار في حيفا عام ١٩٢٧م، مقارنة بالمدن الأخرى، حيث بلغ ٢،٨٢٧،٠٠٠ جنيه، بينما في تل أبيب ٢،٤٨٣،٠٠٠ جنيه، وفي يافا ١،٦٩٣،٠٠٠، وفي القدس ٤٥١،٠٠٠ جنيه<sup>(٤)</sup>.

### الصناعة الصهيونية بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية :

لم تستمر الأزمة الاقتصادية في فلسطين طويلاً فخلال عام ١٩٢٧م، بدأت الأزمة بالانفراج حيث قامت حكومة الاحتلال البريطاني بدعم قطاع الخدمات العامة، والاستثمار فيها، كما رافق ذلك حدثان مهمان منح الاقتصاد الصهيوني الفرصة للنهوض من جديد، أولهما : كان إصدار العملة المحلية ( الجنيه الفلسطيني) بدلاً من الجنيه المصري، وبدء التعامل به، وثانيهما : تقديم القروض للصهاينة من البنوك البريطانية الموجودة في فلسطين<sup>(٥)</sup>، كذلك تم إنشاء عدد من المصانع الجديدة، وزادت نسبة التصدير الصناعي للدول المجاورة من أسمنت، وملبوسات، وغذاء؛ مما ساعد على إنعاش الاقتصاد الصهيوني من جديد<sup>(٦)</sup>.

وفي تقرير اتحاد أصحاب الصناعات الصادر في نيسان (أبريل) عام ١٩٢٨م ورد ما يلي:

(١) زاد عدد العمال في مجال الصناعة عام ١٩٢٧م، حوالي ١،٥٠٠ عامل.

(٢) بلغ إجمالي إنتاج الصناعة الصهيونية في فلسطين عام ١٩٢٧م، حوالي ١،٢٥٠،٠٠٠ جنيه فلسطيني، مقابل ٥٧٠،٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٦م.

(٣) صُدّرت خلال عام ١٩٢٧م، بضائع بمبلغ ٢٠٠،٠٠٠ جنيه فلسطين، مقابل ٤٠،٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٦م.

١- برومكين، هشل : الهجرة والتطور على طريق الدولة (عبري)، ص ١١٠.

٢- كرشنايوم، شمشون : تاريخ إسرائيل في الفترات الأخيرة (عبري)، ص ١٢٢.

٣- بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص ٥٢.

٤- جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص ١١٥.

٥- بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص ٥٢.

٦- ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص ٢١٠.

٤) عملت معظم المصانع خلال عام ١٩٢٦م، نصف يوم، وبالمقابل عملت فترتين عام ١٩٢٧م<sup>(١)</sup>.

وبحلول عام ١٩٢٨م، أعلنت حكومة الاحتلال البريطاني حسب إحصاء لها أجري حول الصناعة الصهيونية في فلسطين لعام ١٩٢٨م، عن وجود ١,٠٩٨ مصنعاً، عمل فيها ٧,٣٨٦ عاملاً<sup>(٢)</sup>، في حين ذكرت الوكالة اليهودية<sup>(٣)</sup> أنه كان تحت ملكية الصهاينة ٢,٢٦٥ مصنعاً، استثمر فيها ١,١ مليون جنيه فلسطيني، وعمل فيها ٩,٥٢٩ عاملاً<sup>(٤)</sup>.

رغم أحداث ثورة (البراق) التي نشبت في آب (أغسطس) ١٩٢٩م، كانت الصناعة الفرع الأهم من ناحية تشغيل الأيدي العاملة، واستثمار الأموال فيها، ومن ناحية العائدات الصافية التي تدخلها على الاقتصاد الصهيوني<sup>(٥)</sup>، وحسب معطيات الإحصاء الذي أجرته الوكالة اليهودية على الصناعات الصهيونية، اتضح أن عدد المصانع بلغ عام ١٩٢٩م (٢,٤٧٥) مصنعاً وورشة، كان منها ١٦٠ مصنعاً، ٤٦٤ ورشة حرفية، ١,٨٥١ ورشة صناعات صغيرة، وقد بلغ عدد العاملين فيها ١٠,٩٦٨ عاملاً، ووصل إجمالي الأموال المستثمرة فيها ٢,٢٣٥,٠٠٠ جنيه فلسطيني، وبلغت قيمة الإنتاج السنوي ٢,٥١٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني<sup>(٦)</sup>.

في حين ذكر محمد سليم في كتابه (نشاط الوكالة اليهودية): إن عدد المنشآت الصناعية الصهيونية بلغ عام ١٩٢٩م (٦١٧) منشأة، استوعبت ٦,٧٧٧ عاملاً صهيونياً، وبلغ حجم رأس المال المستثمر فيها ١,٦٥٣,٠٠٠ جنيه فلسطيني<sup>(٧)</sup>.

وبالنظر إلى التفاصيل التي أوردها إحصاء الوكالة اليهودية، تتضح دقة بياناتها مقارنة بما أورده محمد عبد الرؤوف سليم في دراسته التي لم يتم فيها تفصيل.

ولقد تركزت المصانع الصهيونية خلال عام (١٩٢٩م) في مدينتي تل أبيب وحيفا<sup>(٨)</sup>.

وبحلول عام ١٩٣٣م تطورت الصناعة الصهيونية في فلسطين بشكل لافت للانتباه، وكان

١- برومكين، هشل: الهجرة والتطور على طريق الدولة (عبري)، ص ١١٢.

٢- بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص ٥٣؛ فلبر، موشيه: الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص ١٢.

٣- هناك فرق بين الإحصائيات التابعة لحكومة الانتداب، وإحصائيات الوكالة اليهودية بالنسبة للصناعات، وإحصائيات الوكالة تشمل المحلات الصناعية، والحرف اليدوية، ومحلات القبعات، ومحلات التصليح، والكراجات، ومحلات غسل الملابس، والحلاقة، وغيرها، بينما اقتصر إحصائيات حكومة الاحتلال البريطاني على المصانع ومحلات الصناعة التي تنتج سلماً جاهزة للبيع. (الجندي، إبراهيم: الصناعة في فلسطين، ص ٩٠).

٤- فلبر، موشيه: الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص ١٢.

٥- جلعادي، دان: الاستيطان العبري فترة الهجرة الرابعة (عبري)، ص ٢٠٦.

6- Palestine, Inc: A study of Jewish Vol. 2, P. 696; Ronall, Joachimo: Industrialization in the middle east, P. 258; Ben Porat, Amir: Between class and Nation, P. 55.

٧- سليم، محمد: نشاط الوكالة اليهودية، ص ٤٢٩: الصناعة اليهودية في فلسطين، ص ٨٤.

٨- سليم، محمد: نشاط الوكالة اليهودية، ص ٤٢٩.

العامل الأبرز الذي أسهم في ذلك، هو صعود النازية إلى الحكم في ألمانيا عام ١٩٣٣م؛ الأمر الذي قاد إلى هجرة صهيونية من ألمانيا إلى فلسطين، كان معظم أفرادها من أصحاب رأس المال، وأصحاب الخبرات العالية؛ مما أعطى الصناعة الصهيونية دعماً على صعيدي رأس المال والخبرات<sup>(١)</sup>، فبلغ عدد المنشآت الصناعية ٣,٣٨٨ منشأة، وعدد العاملين فيها ١٩,٥٩٥ عاملاً، وبلغ حجم رأس المال المستثمر فيها ١٣٦,٣٧١، ٥، جنيهاً فلسطينياً<sup>(٢)</sup>، وبلغت قيمة منتجاتها ٥,٣٥٢,٤٩٧ جنيهاً فلسطينياً<sup>(٣)</sup>.

لعبت اتفاقية (هاغفارا)<sup>(٤)</sup> التي وقعت الحركة الصهيونية مع النازية الألمانية عام ١٩٣٣م، دوراً بارزاً في استقطاب الوافدين الصهاينة إلى فلسطين، كما ساهمت الإجراءات البريطانية التي رافقت صعود النازية، والتي سمحت بدخول السياح الصهاينة إلى فلسطين وبشكل استثنائي، فدخل ما بين (١٩٣٣-١٩٣٥م) حوالي ١٠,٣٠٠ سائح، ولم يغادروها<sup>(٥)</sup>، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال، فبلغ ما دخل فلسطين عن طريق البنوك الألمانية بصورة رسمية تنفيذاً لاتفاقية (هاغفارا) ما بين (١٩٣٣-١٩٣٦م) ما قيمته ٧,٤ مليون جنيه فلسطيني، أو ما يعادل ٨١ مليون مارك ألماني، عدا عن أموال الصهاينة الألمان الواردة من غير ذلك الطريق الرسمي، وعدا الأموال الواردة من مصادر أخرى<sup>(٦)</sup>.

رافق ذلك تغير في وجهات نظر قيادات الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وقيادات الحركة الصهيونية في الخارج حول الصناعة، وبدأ التوجه العملي لدعم الصناعة الصهيونية في فلسطين، حيث تبين لهم أن استيعاب الوافدين الجدد في المجال الصناعي، له تكلفة أقل من استيعابهم في الزراعة، وقد ذكر (ديفيد هورويتش)<sup>(٧)</sup>: «إن الزراعة تحتاج إلى مبالغ كبيرة من الأموال لدعمها، لكنها لا تجذب رؤوس الأموال الشخصية للاستثمار فيها»<sup>(٨)</sup>.

١- النقيب، فضل: اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، ص ٤٦.

٢- حمادة، سعيد: النظام الاقتصادي في فلسطين، ص ٣٠٩.

٣- أربل، نفتالي وآخرون: ازدهار وأحداث ديموية (عبري)، ص ١٢٢؛ حوراني، فيصل: جذور الرافض الفلسطيني، ص ٦٩؛ أبو النمل، حسين: الاقتصاد الإسرائيلي، ص ٤٣-٤٤؛ Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 696.

٤- وقّعت بين قادة الحركة الصهيونية، وقادة النازية في نيسان (أبريل) عام ١٩٣٣م، وكان لها أثر كبير في تطور الاقتصاد الصهيوني، حيث نست على عدم السماح للصهاينة الألمان المهاجرين إلى فلسطين، بحمل ثرواتهم النقدية معهم، باستثناء ما قيمته ألف جنيه فلسطيني، على أن ترسل بقية أموالهم على هيئة بضائع ألمانية إلى فلسطين من خلال مكاتب هغفارا. (سلمان، سلمان: ألمانيا النازية والقضية الفلسطينية، ص ٩٤-٩٥).

٥- جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج ٢، ص ١١٨.

٦- جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج ٢، ص ٢٧٣.

٧ ١٨٩٩-١٩٩٩م) اقتصادي، محافظ بنك إسرائيل، وصل لفلسطين عام ١٩٢٠م، وبين عامي (١٩٣٥-

١٩٤٨م) أصبح مسؤول القسم الاقتصادي في الوكالة اليهودية، وكان عضو وفد الوكالة اليهودية إلى مجلس الأمن الدولي

لمناقشة قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧م. (عيلام، يغال: ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص ١٧٠-١٧١).

٨- فلبر، موشيه: الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص ١٢.

وتبعاً لذلك ارتفعت قيمة الآلات المستوردة من ١٣٤،٨٨٨ جنيه عام ١٩٢٧م إلى ٨٩٢،٩٩١ جنيه عام ١٩٣٥م، التي كانت سنة الذروة من سنوات العمل باتفاقية هاعفارا<sup>(١)</sup>. ويؤكد ذلك ما أوضحه تقرير اللجنة الدائمة للانتداب، المرفوع إلى مجلس عصبة الأمم عام ١٩٣٦م، الذي أكد أن الوضع الاقتصادي في فلسطين تقدم كثيراً عام ١٩٣٥م، إذ أنشئت مصانع صهيونية جديدة خلال العام متعددة المجالات الإنتاجية<sup>(٢)</sup>، حتى بلغ عددها ٤،٠٥٠ مصنعاً، ووصل عدد العاملين فيها ٢٠،٧٠٠ عام<sup>(٣)</sup>.

يتضح مما سبق أن المقومات الأساسية اللازمة لنشاط الصناعة توفرت لدى الصهاينة في فلسطين، إلا أن الأحداث السياسية، والأزمات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الصهيوني في بعض الأوقات، أثرت وبشكل واضح على تطور الصناعة فيها، فبينما بدأت الصناعة الصهيونية بالنهوض والتقدم بعد الحرب العالمية الأولى، تراجعت خلال عام ١٩٢٦م؛ بسبب الأزمة الاقتصادية التي مر بها الصهاينة في فلسطين في ذلك الوقت، إلا أنها عادت للنهوض مع وصول موجة الهجرة الخامسة، وقدم الصهاينة من ألمانيا، بعد توقيع اتفاقية (هاعفارا) عام ١٩٣٣م<sup>(٤)</sup>.

ساعدت رؤوس الأموال التي وصلت إلى فلسطين بموجب العمل باتفاقية (هاعفارا) على تقدم مختلف الصناعات، فمع زيادة أعداد الوافدين الصهاينة إلى فلسطين، ارتفع حجم الطلب على المنتجات الصناعية المحلية، والأساسية، ومن بين الصناعات التي أسست وتطورت خلال تلك الفترة: صناعة الحديد، وصناعة المواد الغذائية، وصناعة الأحذية، والبلاط، والأثاث المنزلي، والألعاب، وأدوات التجميل، والأدوات الكهربائية، وصناعة النسيج، وصناعة البويات، وصناعة المطاط، وصناعة مواد البناء<sup>(٥)</sup>، غير أن الإسهام الأبرز لأولئك المهاجرين كان في صناعة المواد الكيماوية، خاصة الأدوية<sup>(٦)</sup>.

كما أقيمت مصانع ضخمة لصناعة الأدوات الصحية، والمشغولات المعدنية، إضافة لبدء العمل على إنشاء مصافي البترول في حيفا<sup>(٧)</sup>، مع وصول خط أنابيب النفط العراقي عام ١٩٣٥م؛ فأصبح الحصول على الوقود ميسوراً، سواء للصناعات التي كانت موجودة، وكانت تعتمد على

١- حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي، ص ٢٢١-٢٢٢.

٢- سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص ٤٣٠.

٣- جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج٦، ص ٩٠٠.

٤- جلبر، يوآف : وطن جديد (عبري)، ص ٣٩٨-٣٩٩.

٥- فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص ١٣؛ جلبر، يوآف : وطن جديد (عبري)، ص ٤٠٠-٤٠٢.

٦- جلبر، يوآف : وطن جديد (عبري)، ص ٤٠٣.

7- Ronall, Joachimo: Industrialization in the middle east, P. 260.

الفحم، والقليل من الطاقة الكهربائية التي وفرها مشروع (روتبرغ)، أو الصناعات الجديدة<sup>(١)</sup>.

## ٢) الصناعة الصهيونية في فلسطين ما بين (١٩٣٦-١٩٣٩ م) :

أثرت الثورة الفلسطينية الكبرى التي اندلعت ما بين ١٩٣٦-١٩٣٩ م على تطور الصناعة، وقد ظهر التأثير واضحاً في انخفاض رؤوس الأموال المستثمرة فيها، وانخفاض قيمة الواردات الصهيونية من الآلات الصناعية، كما انخفضت قيمة المواد الأولية المستخدمة في الصناعة الصهيونية من ١،٢٢٢،٨٤٦ جنيهاً فلسطينياً عام ١٩٣٥ م، إلى ٩٧١،٨١٣ جنيهاً عام ١٩٣٧ م<sup>(٢)</sup>.

كما انخفض عدد الوافدين الصهاينة إلى فلسطين<sup>(٣)</sup>؛ فتراجعت صناعة البناء الصهيونية المقترنة بالهجرة، وهبط معدل المساحة المخصصة لبناء البنايات المرخصة في المدن الأربع الرئيسية: القدس، ويافا، وتل أبيب، وحيفا، من ١٩٢، ١٠١ متراً مربعاً عام ١٩٣٥ م، إلى ٦١،٥٠٧ متراً مربعاً عام ١٩٣٦ م، وإلى ٤٨،١١٥ متراً مربعاً عام ١٩٣٧ م<sup>(٤)</sup>. وكان من نتائج ذلك أن هبط الطلب على الصناعات التي تنتج عن البناء، فقد هبط إنتاج الصناعات المعدنية؛ مما اضطر أكبر مصنع لصنع الأدوات المعدنية، وهو معمل فلسطين للسبك والأدوات المعدنية إلى وقف الإنتاج<sup>(٥)</sup>.

إلا أن النشاط الصناعي ارتفع من جديد عام ١٩٣٧ م، حيث بلغ عدد المصانع الصهيونية ٥،٦١٢ مصنعاً، وعدد العمال ١٨٦، ٣٠ عاملاً<sup>(٦)</sup>، وبلغ حجم رأس المال المستثمر ٤،٧٠٠،٠٠٠ جنيه فلسطيني<sup>(٧)</sup>، وبلغت قيمة الإنتاج للعام نفسه حوالي ٩،٩٠٩،٠٠٠ جنيه فلسطيني<sup>(٨)</sup>. وليس أدل على تقدم الصناعة الصهيونية في ذلك العام من ارتفاع حجم استهلاك الكهرباء من ٦،٥٧٦،٠٠٠ كيلووات عام ١٩٣٣ م، إلى ٢٨،٣٢٤،٠٠٠ كيلووات عام ١٩٣٧ م<sup>(٩)</sup>. فبسبب خبرات

١- الجندي، إبراهيم: سياسة الانتداب البريطاني، ص ١٣٤-١٣٥.

٢- أبو النمل، حسين: الاقتصاد الإسرائيلي، ص ٤٢؛ حمادة، سعيد: النظام الاقتصادي، ص ٣٢٢؛ الجندي، إبراهيم: الصناعة في فلسطين، ص ١١٩.

٣- خلال أحداث الثورة وتحديداً في تموز (يوليو) ١٩٣٧ م، أصدرت حكومة الانتداب قانون الهجرة المعدل رقم ٣٢ لعام ١٩٣٧ م، وبموجبه وضعت القيود على الهجرة الصهيونية المتدفقة إلى فلسطين، وتبعاً لذلك انخفض عدد الصهاينة الوافدين إلى فلسطين من ٦١،٨٥٤ مهاجراً عام ١٩٣٥ م، إلى ١٠،٥٣٦ مهاجراً عام ١٩٣٨ م. (الوقائع الفلسطينية، عدد ٧٣٦، ١١ تشرين ثانٍ / نوفمبر) ١٩٣٧ م، ص ١٠).

٤- الجندي، إبراهيم: الصناعة في فلسطين، ص ١١٩.

٥- حمادة، سعيد: النظام الاقتصادي، ص ٣٥٦.

٦- سليم، محمد: نشاط الوكالة اليهودية، ص ٤٣١.

٧- أورد البعض أن عدد المنشآت الصناعية بلغ عام ١٩٣٧ م حوالي ١،٥٥٦ منشأة، وبلغ عدد العاملين فيها ٢١،٩٦٤ عاملاً، وبلغ حجم رأس المال المستثمر ١١،٠٦٣،٩٧٠ جنيهاً فلسطينياً، وبلغت قيمة الإنتاج للعام نفسه ٧،٨٩١،٩٤٠ جنيهاً فلسطينياً. (جوتمن، يهوشع وآخرون: الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج ٦، ص ٩٠١).

٨- زمين، يهوشع: من حب صهيون (عبري)، ص ٦١؛ فلبر، موشيه: الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص ١٣؛ Palestine, Inc: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. 2, P. 696.

٩- أورد حمادة أن حجم الاستهلاك من الكهرباء عام ١٩٣٧ م بلغ ٢٠،٣١٤،١١٤ كيلووات، وعلل الزيادة الكبيرة في الاستهلاك =

الصهاينة القادمين من ألمانيا، وكفاءاتهم، ورؤوس الأموال الفردية التي أحضروها معهم، زاد عدد المنتجات، وتم إضافة أنواع من الصناعات الكيماوية، وصناعة الآلات، والسيارات، والنسيج، والمعلبات<sup>(١)</sup>، وأوضحت مذكرة للوكالة اليهودية أن المراكز الرئيسة للتنمية الصناعية الصهيونية في فلسطين خلال عام ١٩٣٧ م، كانت موجودة في تل أبيب، وحيفا<sup>(٢)</sup>.

إلا أن الاهتمام بإنشاء مصانع جديدة تزايد بصفة خاصة منذ خريف عام ١٩٣٨ م، ذلك أن الأحداث السياسية في تشيكوسلوفاكيا<sup>(٣)</sup>، والنمسا<sup>(٤)</sup> آنئذ اضطرت عدداً من رجال الصناعة، وخبرائها من الصهاينة هناك إلى البحث عن مجال لنشاطهم الصناعي في فلسطين، فقد تلقت إدارة الصناعة والتجارة التابعة للوكالة اليهودية في فترة تقل عن تسعة أشهر نحو ألف طلب، واقتراح يتعلق بإنشاء مصانع جديدة في فلسطين، وقد تمكن عدد من مقدمي تلك الطلبات من الاستثمار في فلسطين، وعاد مجال الإنتاج الصناعي للاتساع من جديد<sup>(٥)</sup>.

من ناحية أخرى سعت الوكالة اليهودية لمعالجة الأزمة التي منيت بها الصناعة الصهيونية في فلسطين خلال الثورة الفلسطينية (١٩٣٦-١٩٣٩ م)، فأنشأت بالاشتراك مع بنك إنجلوفلسطين Anglopalestine مصرفاً خاصاً، لمساعدة صغار الحرفيين الصهاينة، ومدهم بالقروض اللازمة لاستمرار بقائهم، كما أنشأت إدارة خاصة بالصناعة، أوكلت إليها القيام بإعداد الدراسات اللازمة للمشروعات الصناعية الجديدة، ومتابعة تنفيذها. وعلاوة على ذلك، قامت بافتتاح العديد من مراكز التدريب الصناعي في فلسطين؛ من أجل إعداد شباب اليبشوف للمهن، خاصة الصناعات غير الموجودة في فلسطين<sup>(٦)</sup>.

---

= عامي ١٩٣٦ م و ١٩٣٧ م بأن المحلات الصناعية كانت تستبدل القوة الكهربائية المولدة في المحلات نفسها بقوة كهربائية مشتراه من الشركة. (حمادة، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين، ص ٢٢٢).

١- كرشنايوم، شمشون : تاريخ إسرائيل في الفترات الأخيرة (عبري)، ص ١٢٢؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج ٦، ص ٩٠٠.

٢- سليم، محمد : الصناعة اليهودية في فلسطين، ص ٨٤.

٣- تطلعت الأقلية الألمانية في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٥ م، لدولة ألمانية تضمها إليها، خاصة بعد أن عرفت المناطق الصناعية (حيث توجد تلك الأقلية) تحولات كبيرة، وكذلك مع صعود نجم هتلر، وقام كونراد هانيلين بتأسيس حزب السوديت الألمان، الذي فاز بالمرتبة الثانية في انتخابات عام ١٩٣٥ م، فتضاعف الضغط النازي على الحياة السياسية التشيكوسلوفاكية، وفي ٢٣ نيسان (أبريل) ١٩٣٨ م، أذاع كونراد هانيلين بيانات تضمنت مطالبة ألمان السوديت الانضمام إلى الرايخ، ولم يقبل بينين (حاكم تشيكوسلوفاكيا)، في بادئ الأمر لكنه في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٨ م، رضخ لطلب الألمان، فأعلن هتلر ضم المناطق المتاخمة لبلاده إلى الرايخ. (الكياي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج ١، ص ٧٥٢).

٤- دخلت القوات الألمانية إلى النمسا في ١١ آذار (مارس) ١٩٣٨ م، وأصبحت الوحدة بينهما أمراً واقعاً منذ يوم ١٢ آذار (مارس) من العام ذاته، واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ م، حيث احتلتها قوات الحلفاء، وقسمتها إلى أربع مناطق نفوذ. (الكياي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، ج ٦، ص ٦١٦).

٥- سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص ٤٢٣.

٦- الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص ١١٩-١٢٠.

يتبين مما سبق أن المرحلة الأولى من الثورة أثرت بشكل واضح على الاقتصاد الصهيوني، ومنه الصناعة، لكن أحداثاً خارجية كالتطورات في تشيكوسلوفاكيا والنمسا أعادت للصناعة الصهيونية وزنها، خاصة مع بدء تراجع قوة الثورة عام ١٩٣٨ م.

### ٣) الصناعة الصهيونية في فلسطين ما بين (١٩٣٩-١٩٤٥ م) :

ساعدت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥ م) في دفع عجلة الصناعة الصهيونية إلى طريق التطور، وذلك لما فرضته ظروف الحرب من زيادة الطلب على السلع المحلية سواء من السكان في فلسطين، أم من القوات البريطانية التي تواجدت في فلسطين خلال فترة الحرب، كما كان لتدفق رؤوس الأموال الصهيونية الفردية على فلسطين من جديد أثره على الصناعة، حيث تم استيراد المزيد من الآلات الصناعية من الخارج، وذلك إما لتجديد مصانع قائمة، أو لإنشاء مصانع جديدة<sup>(١)</sup>.

إلى جانب عدد كبير من الآلات التي تم استيرادها بموجب (اتفاقية هاعفارا) ما بين (١٩٣٣-١٩٣٩ م)، والتي كانت تفوق مستلزمات ذلك الوقت، فأصبحت احتياطاً استراتيجياً للتوسع الصناعي الذي وقع خلال الحرب العالمية الثانية<sup>(٢)</sup>. فالتوقف المطلق للاستيراد من الخارج أثناء الحرب، تسبب في زيادة الحاجة للاعتماد على البضائع والسلع المصنعة محلياً، كما زاد من حجم الإنتاج المحلي في فلسطين، حيث تطلب الأمر إيجاد حلول، وبدائل للمنتجات التي كان يتم استيرادها من الخارج، ومن الأمثلة على ذلك : مصانع صناعة أدوات العمل كالمقارح، والمخارط، والمكابس، وما شابه ذلك التي لم تكن منتشرة قبل الحرب، إلا أنها أصبحت عام ١٩٣٩ م، من أهم مجالات الصناعة الصهيونية في فلسطين حيث أصبح لديهم ٤٠ مصنعا لصناعة أدوات العمل<sup>(٣)</sup>.

إلا أن الازدهار لم يبدأ مع اندلاع الحرب عام ١٩٣٩ م، ففي العام الأول من الحرب ارتفعت الأسعار، وانتشر الاحتكار؛ مما اضطر الحكومة البريطانية إلى فرض رقابة على الأسعار للقضاء على التضخم المالي<sup>(٤)</sup>. وفي العام التالي (١٩٤٠ م) كان لدى الصهاينة في فلسطين حوالي ٢٦ ألف عاطل عن العمل، ولكن خلال فترة الحرب ارتفع عدد العمال الذين يعملون في القطاع الصناعي من الصهاينة من ٣٦ ألف عامل عام ١٩٣٩ م، إلى ٦٠ ألف عامل<sup>(٥)</sup> عام ١٩٤٥ م، وبالتالي ارتفعت نسبتهم من ١٩٪ من إجمالي عدد العمال الصهاينة في فلسطين عام ١٩٣٩ م، إلى ٢٩٪.

١- الجندي، إبراهيم : الصناعة في فلسطين، ص ١٢٠.

2- Ronall, Joachim: Industrialization in the middle east, P. 260.

٣- فلبر، موشيه : الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص ١٥.

٤- بيلين، يوسي : جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص ٦٧.

٥- في بعض الروايات بلغ عددهم ٦٦ ألف عامل عام ١٩٤٥ م. (طهوب، فائق : الحركة العمالية والتقابلية في فلسطين، ص ١٨٥).



عام ١٩٤٥م<sup>(١)</sup>. وللتغلب على نقص الأيدي العاملة في بعض الأوقات، كان يتم نقل العمال من فرع البناء، والحمضيات للعمل في فروع الصناعة المختلفة<sup>(٢)</sup>.

وبينما أسهمت الصناعة الصهيونية بحوالي ٨٠٪ من إجمالي ناتج فلسطين الصناعي عام ١٩٣٩م، ارتفعت النسبة إلى ٨٥٪ خلال السنوات الأخرى من الحرب العالمية الثانية<sup>(٣)</sup>.

أنشئ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٤١م -وبدعم من حكومة الانتداب البريطاني- «مجلس المؤن الحربي البريطاني»، الذي عمل على توجيه كافة طلبات الجيش البريطاني إلى الصناعة الصهيونية، من خلال مكتبه الذي أقيم في مدينة القدس، وكان معظم موظفيه من الصهاينة؛ الأمر الذي دفع اتحاد أرباب الصناعة الصهيونية في فلسطين، لإقامة مكتب خاص للارتباط بمجلس المؤن الحربي، وبالسلطات العسكرية البريطانية<sup>(٤)</sup>. وتلبية الطلبات المقدمة من مجلس المؤن الحربي، تم إعداد طبقة من المهنيين، والصناع المحترفين، عملت على ثلاث فترات في اليوم، وفق جداول محددة؛ لإنتاج الطلبات<sup>(٥)</sup>.

كانت الاستثمارات في قطاع الصناعة الصهيونية خلال سنوات الحرب بواسطة الأموال الصهيونية الشخصية، وليس بواسطة المؤسسات الصهيونية، الأمر الذي أسهم في تطور، وزيادة قوة الطبقة الرأسمالية الصناعية الصهيونية، في حين استثمرت الشركات، والمؤسسات الصهيونية أموالها في الامتيازات، كشركة الكهرباء، وشركة الفوسفات، كما شاركت في تقديم القروض للصناعة، وإدارة المفاوضات مع السلطات البريطانية لإنجاز بعض الموافقات على مطالب الصناعيين، وإيقاف استيراد البضائع المنافسة، وتخفيض الضرائب<sup>(٦)</sup>.

تم إنشاء حوالي ٥٠٠ مصنع جديد خلال سنوات الحرب، وتركز ٦٠٪ من الصناعات الصهيونية فترة الحرب في مدينة تل أبيب، وفي حين كانت صناعة البناء هي الفرع الاقتصادي الأهم في المدينة قبل الحرب، فقد تنوعت الصناعات فترة الحرب، فأقيم فيها مصانع كبرى مثل: مصنع (أتا)، ومصنع (فلكن)، ومصنع (مفجر)، وبقيت مدينة القدس على حالها، ولم تتطور؛ بسبب نقص المياه فيها، وصعوبة المواصلات، وظلت تعتمد على الطباعة، وبعض

١- كرشنابوم، شمشون: تاريخ إسرائيل في الفترات الأخيرة (عبري)، ص ١٢٤؛ جردس، ناحوم: السياسة الاقتصادية (عبري)، ص ١٦٠.

٢- جوزنسكي، تمار: تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص ١٢٢.

٣- ميركورد، كين: الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي، ص ١٠٣؛ سليم، محمد: الصناعة اليهودية في فلسطين في عهد الانتداب، ص ٦٨-٦٩.

٤- بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص ٧٧.

٥- جردس، ناحوم: السياسة الاقتصادية للسلطات البريطانية الانتدابية (عبري)، ص ١٦٥؛ ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان: أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص ٢٧٧.

٦- جوزنسكي، تمار: تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص ١٣١.

الصناعات البسيطة في مجال الملابس، والأحذية<sup>(١)</sup>. وتطورت مدينة حيفا، بشكل سريع وقت الحرب، وتركزت فيها الصناعات الكيماوية، وصناعة الزيوت، وصناعة الحديد؛ بسبب الحركة التجارية النشطة فيها، وقربها من الميناء<sup>(٢)</sup>.

إن ما ميز تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين لم يكن بالتحديد ارتباطها بالمجهود الحربي للجيش البريطاني فترة الحرب، وإن لعب الدور الأبرز، حيث سمح بتنوع المنتجات والصناعات؛ مما تسبب في إحراز الكثير من الإنجازات<sup>(٣)</sup>. لكن ما ميزها هو تطور صناعات حديثة، وكبيرة لم يكن لها قاعدة، أو أساس قبل الحرب<sup>(٤)</sup>، وكان أهمها: صناعة الحديد التي تركزت في صناعة السيارات، والآلات الزراعية، وآلات المصانع، وصناعة الأخشاب، والأدوية، والأجهزة الطبية، والمأكولات خاصة المعلبات، والمجوهرات، والألماس، والورق، والكرتون، والكيماويات كصناعة الأسمدة الكيماوية، وصناعة الزجاج، والصناعات البلاستيكية، والأدوات الكهربائية، والصناعات العسكرية وتشمل: الذخيرة والألغام المطلوبة للجبهة الحربية<sup>(٥)</sup>، ولم يكن ذلك ممكن الحدوث لولا وجود الخبراء الصناعيين، الذين وفدوا من أوروبا لفلسطين فترة الهجرة الخامسة، ووجود طبقة عمال مهنية مدربة بشكل جيد على الصناعة<sup>(٦)</sup>.

شكلت الصناعة الصهيونية في تلك الفترة ٨٥٪ من إجمالي حجم الصناعة في فلسطين، وتم وضع ٣٥٪ من حجم الإنتاج لخدمة القوات العسكرية البريطانية، وتم استثمار ١٠,٠٩٥,٠٠٠ جنيه فلسطيني في ذلك المجال<sup>(٧)</sup>. وفي فترة الذروة (عام ١٩٤٣م)، وصل عدد المصانع الكبيرة في فلسطين إلى ٣٠٠، ٢ مصنع إضافة إلى المصانع العادية، ووصل حجم الأموال المستثمرة فيها إلى ٤٠ مليون جنيه فلسطيني<sup>(٨)</sup>.

تميز عام ١٩٤٤م بالحد من التطور الصناعي، وتقلص الإنتاج والتصدير، حيث بدأ معدل الاحتياجات العسكرية بالهبوط، فقلَّ عدد العمال، وعدد أيام العمل، فبدأت تظهر المخاوف في أوساط الصناعيين من اختفاء الازدهار الصناعي مع انتهاء الحرب، لكن النصف الأخير من العام ذاته شهد استقراراً في الوضع الاقتصادي؛ بسبب انتقال العمال من مجال الصناعات

١- بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص ٦٩.

٢- أربل، نفتالي وآخرون: أرض ملجأ مقلدة (عبري)، ص ٧٠.

٣- فلبر، موشيه: الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص ١٤-١٥؛ أهروني، يثير: الاقتصاد والسياسة (عبري)، ص ١٦٦.

٤- بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص ٧٩.

5- Lucus, Noah: the modern history of Israel, P. 120121-; Ronall, Joachiom: Industrialization the middle east, P. 260.

٦- بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص ٧٨؛ سليم، محمد: نشاط الوكالة اليهودية، ص ٤٣٤.

٧- الشريف، ماهر: تاريخ فلسطين، ص ١٤١.

٨- بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص ٦٩.

العسكرية، إلى مجالات التصنيع المدني كالملابس، والأغذية<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٩٤٥ م، توقف الإنتاج العسكري تماماً، حيث قلص مجلس المؤن العسكري طلبياته إلى الحد الأدنى، واقتصرت ذلك على صناعة الأغذية فقط، وظهرت بعض المخاوف من جديد، من أن يتم إغراق فلسطين بالبضائع الرخيصة بعد الحرب، لكن تلك المخاوف سرعان ما تبددت عندما تبين أن السوق الأوروبية المدمرة لن تستطيع إغراق فلسطين بالبضائع بعد الحرب، كذلك أدى رفع الرقابة عن الأسعار التي فرضت في وقت الحرب، وإمكانية استيراد المواد الخام من الخارج إلى تحسن ظروف الصناعة الصهيونية، وساعدها على الانتقال إلى فترة السلم<sup>(٢)</sup>.

أما التصدير الذي توقف تماماً للبلاد التي كان يتواجد فيها الجيش البريطاني، فقد تحول إلى دول أخرى مثل: تركيا، وسوريا، ولبنان، فشركة التجارة الخارجية فتحت أفقاً جديدة للعلاقات التجارية مع دول أخرى، لم تتعامل معها فترة الحرب، فعادت مبيعات الشركة للازدياد، حتى وصل حجم مبيعاتها في نهاية عام ١٩٤٥ م، إلى ٨٤٢،٦٠٠ جنيه فلسطيني<sup>(٣)</sup>.

يتضح مما سبق أن الحركة الصهيونية استغلت الحرب العالمية الثانية بشكل كبير، حيث الحاجة البريطانية للكثير من المنتجات قريباً من عملياتها في الشرق الأدنى والأوسط، بعيداً عن عمليات النقل من أوروبا أو شرق آسيا، إضافة إلى توقف مصانعها في بريطانيا؛ بسبب العمليات العسكرية ضدها. وقد استفاد الصهاينة من ذلك كثيراً في تطوير صناعاتهم في فلسطين.

#### ٤) الصناعة الصهيونية في فلسطين ما بين (١٩٤٥-١٩٤٨ م) :

أدى انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى تضرر العديد من الصناعات الصهيونية، خاصة المتعلقة منها بخدمة الأهداف العسكرية البريطانية، وكان التصور أن مستقبل الصناعة الصهيونية في فلسطين يجب أن يسير في خطوط ثلاثة، هي:

- ١- اعتماد الإنتاج على المواد الخام المتوفرة في فلسطين، والبلاد المجاورة.
- ٢- دعم الصناعة المبنية على المهارة العلمية حيث الاستيعاب أكثر احتمالاً مع ضآلة تكاليف المواد الخام بالمقارنة بقيمة المنتج، مثل: الكيماويات، والصيدليات، والملابس الجاهزة، وغيرها.
- ٣- الاهتمام بالصناعات التي تعتمد على المواد الخام ذات الوزن الخفيف، والحجم المتضائل، كالفراء والماس وغيرها؛ لأن تلك الصناعات لا تتأثر بالمسافة بين مصدر المواد الخام، ومراكز التصنيع.

1- Polk, William, and others.: Back Drop to Tragedy (The struggle for Palestine), P. 188.

٢- فلبر، موشيه: الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص ١٥.

٣- بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص ٨٤.

وكان التخطيط يرمي إلى تخطي الفجوة بين الانتقال بالاقتصاد من مرحلة الحرب إلى آفاق حياة السلام<sup>(١)</sup>.

حدث هبوط في الصناعة الصهيونية في النصف الأول من عام ١٩٤٦م؛ بسبب زيادة حجم تشغيل الطاقة الكهربائية؛ وتراجع صناعة النسيج، نتيجة لانفتاح السوق المحلية على البضائع الخارجية، فمع انتهاء الحرب، فُتحت الطرق البحرية على أوروبا؛ ففتحت الأسواق الأوروبية من جديد<sup>(٢)</sup>.

ورغم تضرر العديد من الصناعات خاصة صناعة الحديد، التي قل الطلب عليها؛ لأنها كانت تستخدم لأغراض عسكرية حربية، إلا أن الطلب زاد على صناعات أخرى، بانتهاء الحرب كالبناء، والمتعلقة بالحمضيات، فكان النمو بهما يساوي ١٨٪ عام ١٩٤٦م، و٢٨٪ عام ١٩٤٧م، وصناعة القطن، والألماس<sup>(٣)</sup>. وتدفقت رؤوس الأموال من جديد من دول أوروبا<sup>(٤)</sup>؛ مما سمح باستيعاب الأعداد الكبيرة من الأيدي العاملة سواء من الوافدين الجدد، الذين قدر عددهم ما بين (١٥-٢٠) ألف مهاجر، أم من الجنود المسرحين من الجيش البريطاني بعد الحرب، والذين قُدِّرَ عددهم بحوالي ٢٧,٠٠٠ مجند<sup>(٥)</sup>، حتى بلغ عدد العاملين في مجال الصناعة عام ١٩٤٧م، ما يزيد عن سبعين ألف شخص<sup>(٦)</sup>، وبلغ حجم الإنتاج ٤٥ مليون جنيه فلسطيني<sup>(٧)</sup>.

كان فرع البناء المجال المتصاعد في النمو والازدهار، بعد فترة الجمود أثناء الحرب، فعادت نسبة الاستثمار في مجال صناعة مواد البناء إلى ذروتها<sup>(٨)</sup>، فقد استثمرت عشرة ملايين جنيه عام ١٩٤٦م، حققت إنجازاً تمثل في بناء ثمانية عشر ألف حجرة في القطاع الصهيوني في الريف، والحضر<sup>(٩)</sup>.

وزادت نسبة الاستثمار في صناعة الحديد، في إنتاج السيارات، والأدوات الحديدية التي تحسن إنتاجها<sup>(١٠)</sup>. كما قام الصهاينة بإنشاء ورش صيانة للعربات المعطوبة التابعة للجيش البريطاني، إضافة إلى محلات بيع قطع الغيار، والأدوات العلمية التي انتشرت لأول مرة في فلسطين<sup>(١١)</sup>.

١- سليم، محمد: نشاط الوكالة اليهودية، ص ٤٤٠.

٢- بركائي، حاييم: أيام بداية الاقتصاد الإسرائيلي (عبري)، ص ١٥.

٣- بركائي، حاييم: أيام بداية الاقتصاد الإسرائيلي (عبري)، ص ١٦.

٤- أبو النمل، حسين: الاقتصاد الإسرائيلي، ص ٣٩.

٥- بركائي، حاييم: أيام بداية الاقتصاد الإسرائيلي (عبري)، ص ١٦.

٦- أبو النمل، حسين: الاقتصاد الإسرائيلي، ص ٤٣.

٧- زمين، يهشوع: من حب صهيون (عبري)، ص ٦١.

٨- أريل، نفتالي وآخرون: أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص ٦٨.

٩- سليم، محمد: نشاط الوكالة اليهودية، ص ٤٤١.

١٠- أريل، نفتالي وآخرون: أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص ٦٧-٦٨.

11- Polk, William and others: Back Drop to Tragedy (The struggle for Palestine), P. 188.

كما ظهرت صناعات جديدة تلائم اتجاه الصناعة في ذلك الوقت -الذي اتجه نحو السلام- تمثلت في مصانع المنتجات الكيماوية، ومصانع للصباغة، كما تطورت صناعة الغزل، وإنتاج حامض الكبريتيك، وغير ذلك، تحقيقاً لسياسة الاكتفاء الذاتي المعتمدة على المنتج محلياً<sup>(١)</sup>. يُستنتج مما سبق أن الصناعة الصهيونية الحديثة قد تأسست خلال سنوات العشرينيات، وازدهرت وتطورت خلال الثلاثينيات، حتى أصبحت قادرة على إمداد الجيش البريطاني خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥ م)، بمعظم احتياجاته من الصناعات المختلفة، وبعد انتهاء الحرب حاولت الصناعة الصهيونية التركيز على الصناعات التي تلائم مرحلة السلام.

### ثالثاً : أبرز المشكلات التي واجهت الصناعة الصهيونية في فلسطين :

عانت الصناعة الصهيونية في فلسطين من مشكلات عدة، يمكن تلخيص أهمها بالتالي:

١) ظلت الصناعة الصهيونية حتى عام ١٩٢٢ م، صناعة استهلاكية خفيفة غلب على بعض فروعها الطابع المهني، فقد كانت قليلة المواد الخام، اللازمة لتطور الصناعة مثل : النفط، والفحم الحجري والحديد وغير ذلك؛ مما أدى لارتباط تطور الصناعة بالزراعة، واعتمادها على المنتجات الزراعية<sup>(٢)</sup>.

٢) جاء في نتائج الإحصاء الصناعي، الذي تم إجراؤه، وجمعت نتائجه في عام ١٩٢٧ م، أن الصناعة الصهيونية في فلسطين حتى ذلك العام كانت تعاني من مشكلات أبرزها:

أ- اعتمدت الصناعة بشكل كبير على العمل اليدوي، وكان استخدام الآلات محدوداً، فقد تم إحصاء ٨١٥ محركاً، كان نصفها محركات كهربائية.

ب- معظم المصانع كانت صغيرة، وهي تطوير لورش حرفية، ولم تكن تشغل عمالاً بالأجرة.

ت- استثمار الأموال في الصناعات كان قليلاً، فكان أعلى حد للاستثمار في معظم المصانع يصل إلى ١,٠٠٠ جنيه فلسطيني، وكان حوالي ٥, ١٪ من المصانع يصل حجم الاستثمار فيها إلى ١٠٠,٠٠٠ جنيه<sup>(٣)</sup>.

ث- معظم المصانع تركزت في صناعة المنسوجات، والغذاء، وبلغت نسبة تلك المصانع ٥٠٪، وكان يعمل فيها ٤٠٪ من العاملين في الصناعة آنذاك.

ج- تطورت الصناعة الجديدة في حيفا، وتل أبيب، أما في باقي المدن فقد كان التطور

١- سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص ٤٤١.

٢- سعد، أحمد : التطور الاقتصادي في فلسطين، ص ٧٠؛ جليل، يوأف : وطن جديد (هجرة يهود مركز أوروبا) (عبري)، ص ٣٩٨.

٣- جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص ١١٢-١١٣.

بطيئاً، وكانت تلك المدن مجرد سوق تجاري لتلك الصناعات<sup>(١)</sup>.

(٢) عانت الصناعة الصهيونية في فلسطين من مشكلة ضيق نطاق السوق المحلية الفلسطينية في مجتمع يعتمد على الزراعة<sup>(٢)</sup>.

(٤) بداية الصناعة الصهيونية في فلسطين كانت عبارة عن استثمارات فردية، وكانت الأمور التي تشجع الاستثمارات الفردية قليلة، خاصة وأن فلسطين فقيرة في المصادر الطبيعية<sup>(٣)</sup>. رافق ذلك مشكلة نقص القروض، والدعم المالي طويل المدى، وطالب ممثلو الاتحادات الصناعية، وأصحاب الصناعات بإنشاء بنك صناعي خاص للصناعة؛ لتقديم القروض للمشروعات الصناعية، لكن مدير «بنك إيفك» عارض الاقتراح، وفي عام ١٩٢٣ م، أقيم بنك للصناعة، وب نطاق مقلص<sup>(٤)</sup>.

(٥) قاطع العرب في فلسطين، المنتجات الصناعية الصهيونية في بعض الأوقات، وكان من نتائج ذلك أن أغلق مصنعان صهيونيان أحدهما للكبريت في حيفا، والآخر للطوب في تل أبيب، واشتدت المقاطعة على إثر ثورة البراق عام ١٩٢٩ م<sup>(٥)</sup>، وفي عام ١٩٣٥ م لم يشتري العرب في فلسطين، الذين كانوا يشكلون ٧٠٪ من السكان سوى ١٠٪ من الإنتاج الصناعي الصهيوني<sup>(٦)</sup>، وبلغت المقاطعة ذروتها عام ١٩٣٦ م، حيث تألفت في المدن الفلسطينية، وقراها لجان لمقاطعة التجارة، والصناعة الصهيونية. وفي عام ١٩٤٦ م، تسببت تلك المقاطعة في تقليص حجم الإنتاج الصناعي للأسواق العربية المجاورة، التي كانت خلال سنوات الحرب العالمية الثانية السوق الاستهلاكي الأول للصناعات الصهيونية<sup>(٧)</sup>.

(٦) ويرى البعض أنه لعدم قدرة السوق المحلية في فلسطين على استيعاب الإنتاج الصناعي الصهيوني، التفت الصهاينة إلى الأسواق الخارجية، وفي السنوات الأولى ركزوا على مصر، وسوريا، غير أن الأمر الذي أغاظ الصهاينة هو أن مصر، وسوريا بدلاً من أن تكونا أسواقاً للصناعة الصهيونية، أصبحتا تصدران إلى فلسطين، من السلع الصناعية

١- جوزنسكي، تمار : تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص ١١٤.

٢- سليم، محمد : نشاط الوكالة اليهودية، ص ٧٠.

٣- جردس، ناحوم : الديمغرافية والاقتصاد (المبادرات الاقتصادية فترة الانتداب البريطاني) (عبري)، ص ٢٩٥.

٤- أهروني، يئير : الاقتصاد والسياسة في إسرائيل (عبري)، ص ١٦٥.

٥- الجندي، إبراهيم : سياسة الانتداب البريطاني، ص ١٥١-١٥٢.

٦- ميكورد، كين : الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي، ص ١٠٥.

٧- إلا أن تلك المقاطعة، لم تحقق أهدافها في القضاء على الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، كما أن هناك مجالات صناعية كاملة لم تكن مرتبطة بجمهور العرب بناتاً مثل : الخمر. (بركاثي، حاييم : الأيام الأولى للاقتصاد الإسرائيلي (عبري)، ص ١٥؛ جوتمن، يهوشع وآخرون : الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج ٦، ص ٩٠١).

أكثر مما تستوردان منها<sup>(١)</sup>، ففي عام ١٩٣٧م استوردت فلسطين من مصنوعات مصر، وسوريا بقيمة ٧٥٠ ألف جنيه فلسطيني، بينما صدرت لهما بقيمة ٢١٠ آلاف جنيه فلسطيني فقط<sup>(٢)</sup>.

(٧) أحد أهم المشاكل المادية التي واجهتها الصناعة الصهيونية في بدايتها: النقص في الإدارة، والتقنيات الفنية<sup>(٣)</sup>، والعجز في إيجاد الصناع المهرة<sup>(٤)</sup>، إضافة إلى الافتقار إلى موائئ حديثة، كما تعذر توفير وسائل مواصلات، وتسهيلات مرورية ملائمة؛ مما تسبب في زيادة التكاليف على كاهل أرباب الصناعة، الأمر الذي اضطرهم إلى رفع مستوى الاستثمار للتغلب على العقبات المالية التي واجهتهم<sup>(٥)</sup>.

### خاتمة :

توصل الباحثان إلى عدد من النتائج، أهمها :

- لعبت السنوات العشر الأولى التي تلت الحرب العالمية الأولى، الدور الأهم والأبرز في تاريخ الصناعة الصهيونية في فلسطين، فعلى الرغم من النقص في التمويل، والدعم الرسمي، والحكومي للصناعة الصهيونية في فلسطين، إلا أنها تطورت بشكل كافي، وليس كمي.
- احتلت مدينة تل أبيب المركز الصناعي الأبرز، فكان تنوع الصناعات فيها هو الأعلى بين كل المدن، والمراكز الصناعية الصهيونية في فلسطين.
- أرسى الوافدون الصهاينة الألمان، أسس الصناعة الحديثة المتطورة عند الصهاينة في فلسطين، حيث أحضروا رؤوس أموالهم (بموجب اتفاقية هاعفارا عام ١٩٣٢م، بين ألمانيا النازية والحركة الصهيونية)، على شكل آلات، ومعدات صناعية.
- استغلت الحركة الصهيونية مرحلة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)، لتطويع

---

١- الجندي، إبراهيم : سياسية الانتداب البريطاني، ص ١٤٩.

٢- العجز في الميزان التجاري لم يكن سلبياً؛ لأن جزءاً كبيراً من البضائع المستوردة كانت تستخدم في مجال الصناعة، صحيح أن التصدير قل مقابل الاستيراد لكن حجم السوق المحلية تضاعف، وتضاعفت معه القدرة الشرائية لسكان الاستيطان الصهيوني في فلسطين. (ميركورد، كين : الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي، ص ١٠٥؛ برومكين، هشل : الهجرة والتطور على طريق الدولة (عبري)، ص ١٤٠).

٣- ناؤور، مردخاي، جلعادي، دان : أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص ١٦٠.

٤- غلب على مهاجري الموجة الثالثة قدوم العناصر الشابة، والانتماء إلى حركة الطليعة التي كانت تقوم بتدريب الشباب على الأعمال التي سيقومون بها في فلسطين، في حين غلب على مهاجري الموجة الرابعة انتمائهم إلى الطبقة الوسطى (تجار، وصناع). (ياسين، السيد : الاستعمار الاستيطاني، ج ١، ص ١٥٩؛ تسحور، زئيف : جذور السياسة الإسرائيلية (عبري)، ص ٥٨؛ Rosenberg, Mitchell: The story of Zionism, P. 105).

5- Ronall, Joachimo: Industrialization in the middle east, P. 258.

صناعاتها المختلفة، حيث أمرت جيوش الحلفاء، ودول الشرق الأوسط بالصناعات المختلفة.

- واجهت الصناعة الصهيونية مشكلات عدة، كان أبرزها قلة المواد الخام، والمواد الأولية الطبيعية كالنفط، والفحم الحجري، والحديد؛ مما أدى لارتباط تطور الصناعة بالزراعة واعتمادها على المنتجات الزراعية، كما عانت الصناعات الصهيونية من مشكلة ضيق السوق المحلية الفلسطينية، في مجتمع يعتمد على الزراعة.

تم بحمد الله